موقف نواب الأقليات من القضايا الاجتماعية والثقافية والإدارية في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥–١٩٥٨

أ.م.د. عمار يوسف عبدالله

جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ

(قدم للنشر في ٢٠١٩/٣/٣ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/٤/١٦)

ملخص البحث:

أدى نواب الأقليات من المسيحيين واليهود دورا مهما في الحياة البرلمانية أثناء العهد الملكي من خلال معالجة أو محاولة معالجة المشاكل والأزمات التي واجهت العراق في المجال الاجتماعي والثقافي والإداري من خلال مناقشاتهم ومقترحاتهم في مجلس النواب العراقي.

تناول البحث ومن خلال محاضر مجلس النواب العراقي دور نواب الأقليات في مناقشة القضايا الاجتماعية والثقافية والإدارية وقد قسم الى ثلاث محاور ، تناول الأول القضايا الاجتماعية وعالج المحور الثاني القضايا الثقافية وتناول المحور الثالث الجانب الإداري.

The Stand of Minorities Deputies from Social, Cultural and Management Issues in Iraq House of Parliament 1925-1958

Abstract:

Minorities deputies (i.e. Christians, Jews)played important roles in Parliament through monarchy era through tertiary or attempt to treat problems or crises facing Jargon economical aspect through their discussions and suggestions at the parliament .

This research through the Parliament diaries tackles the role of minorities deputies in discussing social cultural and Management issues . The research is divided in to three aspects . The first speaks about social issues. The second for cultural ones while the third tackles Management issues.

المقدمة

قيام المجلس التأسيسي العراقي:

نشأت فكرة المجلس التأسيسي العراقي عندما أعلن الانتداب البريطاني على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ ففي خضم التالي تجمع كبير الاحتجاجات الجماهيرية على الانتداب أقيم في اليوم في جامع الحيدر خانة ببغداد أُختير منه خمسة عشر مندوباً عن بغداد والكاظمية لمقابلة وكيل الحاكم المدني البريطاني العام أهالي بالإسراع في عقد مؤتمر ارنولد ولسون (A. Willson) والمطالبة عراقي عام منتخب ليقرر مصير الحكم وشكله في البلاد ونوع علاقاتها مع الدول الأخرى. وقد عرض المندوبون الخمسة عشر هذا المطلب مع مطالب أخرى تتعلق بإطلاق الحريات وإلغاء الأحكام العرفية إلى وكيل الحاكم المدني العام الذي وعد بإحالة المطالب إلى الحكومة البريطانية. في الوقت نفسه تحركت الجماهير في بقية أنحاء العراق لعرض المطالب ذاتها أمام المسؤولين البريطانيين في مناطقهم[١]، ماطلت الحكومة البريطانية في عقد المؤتمر وانتخابه والذي أطلق عليه رسمياً اسم(المجلس التأسيسي العراقي) فقد . وتتويج الأمير فيصل تم تأجيله لحين تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة بن الحسين ملكاً على العراق وتوقيع المعاهدة العراقية–البريطانية لعام ١٩٢٢، عندما شعرت الحركة الوطنية ان الحكومة البريطانية ستسعى للمجيء بعناصر تؤيد تصديق المعاهدة من المجلس، البدء بها عام ٢٤ تشرين قاطعت انتخابات المجلس التي أعلن عن ١٩٢٢، أي بعد توقيع المعاهدة من الحكومة العراقيةالأول والملك فيصل الأول الذي كان قد رفض توقيعها ،لكنه اضطر إلى ذلك للحفاظ علىوحدة العراق وكيانه السياسي الذي هدد البريطانيون بإنهائهما ومع ذلك اشترط عدم تدخل البريطانيين في الانتخابات[٢] .

وبعد صدور الإرادة الملكية في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ بتأليف المجلس التأسيسي قررت الحكومة إجراء الانتخابات ابتداءً من ١٢ تموز ١٩٢٤م، وأسفرت عملية انتخاب نواب المجلس التأسيسي التي بدأت في ٢٥ شباط ١٩٢٤م وانتهت في آذار من العام نفسه عن تشكيل المجلس التأسيسي الذي افتتح في ٢٧ آذار ١٩٢٤ وكان عدد أعضاءه (١٠٠)، وألقى الملك فيصل الأول خطاب العرش، مذكراً الأعضاء بأن مهمتهم هي البت في المعاهدة

(١) محمد مظفر الادهمي ، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠–١٩٣٢ ،(بغداد ١٩٥٨) ، ص١٠١ .

(٢) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج١٠ ، (بغداد ١٩٨٨) ، ص ص٢٨٩–٣١٥ .

العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢ وإصدار الدستور العراقي ومن ثم إصدار قانون انتخاب النواب[٣] .

وبخصوص ألية أنتخاب النواب في المجلس التاسيسي فقد نصت المادة (٣٧) من القانون الأساسي(دستور عام ١٩٢٥) إن تحدد طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه أصول التصويت السري ووجوب تمثيل الأقليات الغير مسلمة (المسيحية واليهودية)[٤] .

أثار موضوع تمثيل الأقليات الغير مسلمة نقاشا طويلا وافق المجلس التأسيسي في نهايته على أن يكون للمسيحيين واليهود ثمانية أعضاء في مجلس النواب مناصفة على أن يكون للواء الموصل نائبين عن المسيحيين وواحد عن اليهود وللواء بغداد يهوديان وواحد مسيحي وللواء البصرة مسيحي واحد ويهودي واحد . ورفض المجلس مقترح امجد العمري بتمثيل الصابئة والايزيدية لقلة عددهم[٥] .

يضم العراق من حيث المعتقد الديني أديان مختلفة إلى جانب المسلمين الذين يشكلون غالب السكان فهناك ثمة أقلية مسيحية وأقلية يهودية ثم الطائفة الايزيدية وهذا الأمر له علاقة بمراعاة الديانة في التمثيل النيابي على مستوى الموصل وبغداد والبصرة . فقد حدد القانون الأساسي (الدستور) وقانون انتخاب النواب الصادر عام ١٩٢٤ لكل منهم حسب الحجم السكاني لهم حتى الدورة الثانية عشر حيث لم يمثل بعدها اليهود احد في المجلس لقلة عددهم بسبب هجرة غالبية الطائفة اليهودية على اثر إسقاط الحكومة العراقية الجنسية عنهم عام ١٩٥٢ كما حصلت الطائفة الايزيدية على مقعد لها في مجلس النواب بدء من الدورة الثالثة عشر. وارتفعت نسبة المسيحيين في مجلس النواب بدء من الدورة الثالثة عشر فقد أصبح لهم ثلاث مقاعد بدلا من مقعدين عن لواء الموصل وحتى الدورة الأخيرة السادسة عشر[٦] .

---

(٣) جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤– ١٩٦٨ ، (بغداد ٢٠١٥) ، ص٥٤.

(٤) الادهمي ، المصدر السابق ، ص١٨١

(٥) المصدر نفسه ، ص١٨٢

(٦) عدنان سامي نذير ، دور نواب الموصل في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥– ١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، (جامعة الموصل ١٩٩٣) .
للتفاصيل عن أسماء نواب الأقليات وتمثيلهم في الدورات الانتخابية خلال العهد الملكي ينظر الحسني ، المصدر السابق ، ج١٠ ، ص ص٢٨٩–٣١٥ .

المحور الأول : القضايا الاجتماعية

تركت الحياة الاقتصادية في العراق آثارها في الحياة الاجتماعية لان توفر الخدمات الاجتماعية يتوقف على قوة الاقتصاد لإحياء مشاريع اجتماعية سواء في الجانب التعليمي أو الصحي أو العمراني أو غيرها .

أولا: إصلاح الجهاز الحكومي والقضاء :

أ- إصلاح الجهاز الحكومي :

لقد ازداد الجهاز الإداري سوءاً في منتصف الثلاثينيات فتفشت الرشوة بين الموظفين على نحو، واسع ولما تسلمت حكومة ياسين الهاشمي[٧] الثانية (١٧آذار ١٩٣٥- ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) مقاليد الحكم أصدرت هذه الحكومة بيانا إلى الموظفين طلبت فيه منهم تأمين العمل والحق بين الناس وان الوزارة ستراقب شديدا أعمال موظفيها وتعاقب المقصرين بواجباتهم[٨] .

عندما تقدمت حكومة ياسين الهاشمي الثانية بلائحة (قانون انضباط موظفي الدولة) إلى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٨ شباط ١٩٣٦ لمناقشته وإقراره أعرب نائب (الموصل) رفائيل بطي[٩] عن خشيته ان تتخذ الحكومة هذه القوانين التأديبية لإغراض غير التي شرعت بسببها فتدخل السياسة فيقع الموظف تحت طائلة العسف التي قد لا يتنزل منها الوزير، واقترح إن تناط هذه المسألة بمجالس انضباطية[١٠] .

---

(٧) ياسين الهاشمي (١٨٨٤-١٩٣٧) ولد في بغداد عام ١٨٨٤ تخرج ضابطا من المدرسة العسكرية في استنبول عام ١٩٠٢ انتخب نائبا عن بغداد في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ شكل وزارته الاولى في ٤ اب ١٩٢٤ توفى في بيروت في ٢١ كانون الاول ١٩٣٧ . للتفاصيل ينظر سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦ ، ج١-٢ ، (بغداد ١٩٧٥) ؛ ميربصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، دار الحكمة ، (لندن ٢٠٠٥) ، ص ص ١١١-١١٤ .

(٨) الحسني ، المصدر السابق ، ج٤، ص ص ٨٧-٨٩ ؛ نذير ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢.

(٩) رفائيل بطي (١٩٠١-١٩٥٦) ولد في الموصل عام ١٩٠١ تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢٩ انتخب نائبا عن البصرة عامي ١٩٣٥ و١٩٣٩ وعن بغداد عام ١٩٤٨ ، عين وزيرا للدولة لشؤون الدعاية والاعلام عام ١٩٥٣ توفى عام ١٩٥٦ .سهيل قاشا ، مسيحيو العراق ، دار الوراق ، (لندن ٢٠٠٩) ، ص ص ٣١٠-٣١١ .

(١٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٤٢) في ١٦ اذار ١٩٣٦ ، ص ٧١٠. وسوف نشير الى هذا المصدر اختصاراً بالرمز م. م. ن.

وطالب النائب ذاته بالاهتمام بجهاز الشرطة وذلك بالعمل على زيادة رواتب منتسبيه وتحسين حالتهم المعاشية لما لهم من واجبات كثيرة وتجنبهم في ذلك استخدام الطرق غير المشروعة لتحسين وضعهم المعاشي[١١] .

وعن دور الشرطة تحدث نائب (بغداد) يوسف غنيمة[١٢] قائلا " لقد أوضح الخطباء الخدمات التي تقدمها الشرطة إذ أنها المكلفة بالمحافظة على الأمن العام" متسائلا في الوقت نفسه عن سبب تخفيض ثلاث روبيات من رواتب الشرطة[١٣] .

لقد طالب نواب الأقليات على الدوام من الحكومات المتعاقبة ضرورة العمل على تطهير جهاز الدولة من الفساد ورفع مستوى كفاءة الموظفين وإحلال العناصر النزيهة محل الفاسدة حيث طالب نائب (الموصل) سليم حسون[١٤] حكومة رشيد عالي الكيلاني[١٥] الأولى(٢٠ أذار ١٩٣٣–٩ أيلول ١٩٣٣) بضرورة اتخاذ إجراءات رادعة بحق الموظفين المقصرين الذين لا يؤدون واجباتهم أداء صحيحا[١٦] .

كما طالب النائب نفسه بضرورة الاهتمام بجهاز الشرطة لكونه جهازاً حساسا وفي تماس يومي مع الشعب وخاصة فيما يتعلق الأمر في مسألة رواتبهم التي تبدو قليلة مما ينعكس سلبا على

---

(١١) م. م. ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٢١) في ١ حزيران ١٩٣٧، ص ٢٩ .

(١٢) يوسف غنيمة (١٨٨٥–١٩٥٠) ولد في بغداد عام ١٨٨٥ انتخب نائبا عن بغداد عام ١٩٢٥ عين وزير للمالية عام ١٩٢٨ ووزير للتموين عام ١٩٤٥ توفى في لندن عام ١٩٥٠ للتفاصيل ينظر حارث يوسف غنيمة ، السياسي الاديب يوسف غنيمة ١٨٨٥–١٩٥٠ ، (بغداد ١٩٩٠) ؛ قاشا ، المصدر السابق ، ص ص ٤١٢–٤١٤.

(١٣) جريدة الوقائع العرقية ، العدد (٣٧٤) ، في ٣ كانون الاول ، ١٩٢٥ .

(١٤) سليم حسون (١٨٧٣–١٩٤٧) ولد في الموصل عام ١٨٧٣ هو تربوي وصحفي عمل مفتشا في معارف الموصل والبصرة انتخب نائب عن لواء الموصل في مجلس النواب العراقي عام ١٩٣٣ توفى عام ١٩٤٧. قاشا ، المصدر السابق ، ص ٣١١.

(١٥) رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢–١٩٦٥) ولد في بغداد عام ١٨٩٢ تخرج من كلية الحقوق عام ١٩١٤ تولى رئاسة مجلس النواب في ١٦ تموز ١٩٢٥ اصبح رئيسا لمجلس الوزراء في ٣٠ اذار١٩٣٣ ، قاد حركة مايس ١٩٤١ توفى في بيروت في ٢٨ اب ١٩٦٥ . للتفاصيل ينظر قيس الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤١ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، (جامعة بغداد ١٩٨٩) ؛ بصري ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٧–١٨٠ .

(١٦) م. م. ن ، الدورة الانتخابية (٤) ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلستان (٢٣–٢٤) في ٣–٤ حزيران ١٩٣٣، ص ص ٢٣٨–٢٤٠.

تعاملهم مع الشعب فتشكل خطورة في ذلك بانتشار الرشوة والفساد الإداري في هذا الجهاز المهم[١٧] .

وخلال مناقشة (قانون خدمة الشرطة وانضباطها) التي تقدمت بها حكومة توفيق السويدي[١٨] الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠– ١٥ أيلول ١٩٥٠) في ١٣ تموز ١٩٥٠ إلى مجلس النواب تحدث نائب (الموصل) متي سرسم[١٩] وطالب الحكومة بإعادة النظر في جهاز الشرطة وضرورة تطهيره لأهميته لأنه بنظر الشعب يمثل الحكومة وذلك من خلال تعديل رواتبهم والترفيه عنهم ضباطا ومراتب [٢٠] .

وفي جلسة المجلس المنعقدة في ٢٠ أيار ١٩٥١ لمناقشة (قانون خدمة الشرطة وانضباطها) وإقراراه أشاد نائب (الموصل) متي سرسم بهذه اللائحة لأنها استهدفت الترفيه عن الضباط والموظفين والإفراد مما سيؤدي إلى إبعادهم عن الاختلاسات[٢١] .

وبخصوص الأمن الداخلي أيد نائب (بغداد) يوسف غنيمة الخدمات السرية(*) قائلا " لا توجد دولة من الدول ليس لديها مثل هذه الخدمات السرية وهي ضرورية لتعقيب الجناة ولكشف الجرائم التي لايمكن ان يتوصل إليها الشرطي بنفسه" وأضاف قائلا " ليس من الإنصاف أن نعامل الشرطيين على حد سواء فهناك شرطي نشيط وهناك شرطي أخر مهمل يتهاون بوظيفته ثم تساءل هل في نية الحكومة أن تبني دوائر تخصصها

---

(١٧) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسات (٢٩–٣٣– ٣٤) في ٢٠ آذار– ٤–٧ نيسان ١٩٣٤، ص ص ٣٠٨، ٣٩٧، ٤٠٠ .

(١٨) توفيق السويدي (١٨٩٢–١٩٦٨) ولد في بغداد في اذار ١٨٩٢ نال شهادة الحقوق عام ١٩١٢ شكل ثلاث وزارات كانت الاولى في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ اعتقل اثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ توفى في بيروت في ١٥ تشرين الاول ١٩٦٨ . للتفاصيل ينظر توفيق السويدي ، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، دار الحكمة ، (لندن ٢٠١١) ؛ بصري ، اعلام السياسة . . . ، ص ص ١٣٩–١٤٢ .

(١٩) متي سرسم ولد في لواء الموصل انتخب نائبا عن الموصل في خمس دورات انتخابية ابتدائا من حزيران ١٩٣٩ اعتقل على اثر اخفاق حركة مايس ١٩٤١ . فائق بطي ، أعلام في صحافة العراق ، (بغداد ١٩٧١)، ص ٩٣ .

(٢٠) م. م. ن ، الدورة الانتخابية (١٢) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة (٥٠) في ٣ تموز ١٩٥٠، ص ٨٣٠.

(٢١) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٥٠، الجلسة(٥٢) في٢٠ ايار ١٩٥١، ص ص ٩٣٢–٩٣٤.

(*) يقصد بها جهاز الأمن الداخلي.

للشرطة على أن تكون هذه الدوائر موافقة في شكلها الأصول الحديثة وملائمة للصحة وخدمات الشرطة"[٢٢] .

كما تطرق نائب (بغداد) يوسف غنيمة إلى موضوع تخفيض رواتب الجيش بقوله" ان وزير الدفاع ووكيل القائد العام متفقان على تخفيض رواتب الجنود فيما لو أخفضت رواتب الشرطة وقد أنزلت رواتب الشرطة حباً بالاقتصاد فاسترحم من المجلس ان يقبل ذلك"[٢٣] .

وعن نفس الموضوع أشار النائب نفسه إلى ان الجندي يتقاضى راتبا اسمياً ٣٠ روبية ويقطع منه بأسم خدمات مختلفة ربيتين وأربع انات(*) فيبقى ٢٧ ربية و ١٢ انات فيمكن أن يعفى الجنود من هذا القطع فيكون الراتب ٢٧ ربية[٢٤] .

وحول موضوع تعين ضباط الدرك من الجيش قال نائب (بغداد) ابراهيم حبيم[٢٥] " اخشى أن القيد الوارد في ابتداء هذه المادة التي تخص تعيين ضباط الدرك من الجيش فأرى ان يقال يجوز تعيين ضباط من الجيش إلا أذا كان في نية الحكومة حصر ضباط الدرك من ضباط الجيش فهذه مسألة أخرى وإلا فيجب أن تعدل لأن هناك كثير من ضباط الشرطة يمكن تعيينهم ضباط في الدرك" [٢٦] .

وحول مسألة تقاعد الموظفين تكلم نائب (البصرة) الدكتور سليمان غزالة[٢٧] قائلا " يؤخذ من المتقاعدين في السنة الأولى ١٠% وفي السنتين التي تتبعها ٥% وان مدة التقاعد نظرا للقانون العثماني هي ثلاثون وإذا حسبنا أن ٥% فقط في ثلاثين سنة يكون ما أخذ أكثر من ضعف ما اعطي اذا يعطي ٥% وللمتقاعد الحق ان يأخذ ضعف ما يعطى فقطع ٥% حسب ما جاء في القانون العثماني هو صحيح على أن لا يزيد عليه" [٢٨] .

---

(٢٢) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٥٥٧) ، ٢٩ حزيران ١٩٢٧ .

(٢٣) المصدر نفسه ، العدد (٣٧١) ، ٢٣ تشرين ١٩٢٥ .

(*) عملة نقدية.

(٢٤) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٣٧١) ، ٢٣ تشرين ١٩٢٥.

(٢٥) ابراهيم حبيم انتخب نائبا عن بغداد بين عامي ١٩٣٠-١٩٤٧ من الدورة الانتخابية الثالثة حتى الدورة الحادية عشر . الحسني ، المصدر السابق ،ج١٠ ، ص ص ٢٩١-٣٠٤ .

(٢٦) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (١٥٣٠) ، ١٠ آب ١٩٣٦.

(٢٧) سليمان غزالة (١٨٥٣-١٩٢٩) ولد في بغداد انتخب نائبا في المجلس التاسيسي ثم نائبا في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٢٨ هو طبيب وشاعر توفي في بغداد عام ١٩٢٩.

WWW.Moajam.org

(٢٨) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٣٣٧) ، ٢ ايلول ١٩٢٥

وبصدد هذا الموضوع أيضا تحدث نائب (بغداد) ساسون حسقيل[٢٩] قائلا " أظن انه يوجد تناقض بين المادة ٣٠ والمادة ٣٨ فتقول المادة ٣٠ يحسب راتب تقاعد الضابط المتوفي بمقتضى المادة ١٨ يعني ان الراتب يحسب كاملاً وينتقل كله إلى العائلة إما في هذه المادة فيقول نصف راتب تقاعده فأضف أن السبك في المادة ٣٠ خطأ واطلب تعديلها في القراءة الثالثة"[٣٠] .

كما تحدث نائب (بغداد) ابراهيم حييم قائلا " تنص المادة الرابعة على انه يتقاضى الموظف المنفصل عن الخدمة بسبب إلغاء وظيفته نصف راتبه الأخير شهريا عندما تكون خدمته التقاعدية دون الثلاثين سنة أما إذا أكمل ثلاثين سنة خدمة تقاعدية يتقاضى راتبا تقاعديا وفق إحكام قانون التقاعد المدني والمادة الخامسة تقول (على أن يحال الموظف إلى التقاعد عندما يكمل خدمة ثلاثين سنة خلال مدة تداوله نصف الراتب) ولم ار في القانون فيما إذا كان الموظف الذي ألغيت وظيفته بموجب هذا القانون ولم يكن قد أكمل الثلاثين سنة من خدمته عند إلغاء وظيفته وإثناء تداوله نصف الراتب أن يستفيد من إحكام قانون التقاعد المدني" [٣١] .

وضمن مناقشات المجلس لهذا الموضوع تحدث نائب (بغداد) ابراهيم حييم قائلا " قد رأيت من بعض الإخوان هجوما على التقاعد وربما ظنوا أن التقاعد ليس سوى خدمة لا، بل أن التقاعد يقطع الرواتب باستقطاعات ولو وضعنا المبالغ التي تستقطع كتقاعد بالفائض في بنك من البنوك لبلغ ذلك المقدار الذي تؤديه الحكومة وربما أكثر من ذلك أي بالمائة عشرين آو بالمائة ثلاثين فالتقاعد ليس صدقة من الحكومة أو من الشعب وإنما هو حق الموظف الصريح"[٣٢] .

وخلال مناقشة قانون التقاعد قال نائب (بغداد) ابراهيم حييم " ان الوظيفة التقاعدية هي حق يقاضى مخصصاتها من

---

(٢٩) ساسون حسقيل (١٨٦٠–١٩٣٢) ولد في بغداد في ١٧ اذار ١٨٦٠ نال اجازة الحقوق عام ١٨٨٥ ، عين وزيرا للمالية في حكومة عبدالرحمن النقيب في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٠ ، انتخب نائب عن بغداد في مجلس النواب في تموز ١٩٢٥ وجدد انتخابه في عام ١٩٢٨ و ١٩٣٠ ، توفي في باريس في باريس في ٣١ اب ١٩٣٢ ، مير بصري ، اعلام اليهود في العراق الحديث ، دار الوراق ، (لندن ٢٠٠٦) ، ص ٥٤ .

(٣٠) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٨٢١) ، ٢ كانون الثاني ١٩٣٠ .

(٣١)المصدر نفسه، العدد (٩٣٩) ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٠ .

(٣٢) المصدر نفسه ، العدد (٩٦٤)، نيسان ١٩٣١ .

الإيرادات العامة فلا تعارض فيه لان الإيرادات العامة داخلة في الميزانية " [٣٣] .

وحول موضوع تعيين الأقرباء الذين يحق لهم راتب التقاعد تحدث نائب (بغداد) ابراهيم حييم قائلا "الأقرباء الذين يستحقون التقاعد أو مكافأة هم: (أ)- الأرملة أو الأرامل، (ب)- إلام والجدة عند فقدان إلام، (ج)- الأب والجد عند فقدان الأب، (د)- الأبناء والبنات العازبات، (هـ)- الإخوة والأخوات"[٣٤] .

وفي هذا الصدد اقترح النائب نفسه شمول (ابن الابن وبنت الابن والأخت والأخ) بالتقاعد على شرط أن يكونوا محتاجين وان يصرف لهم راتب التقاعد على قدر مدة الإعانة الشرعية[٣٥] .

وفي موضوع تخفيض رواتب الموظفين تسأل نائب (بغداد) ساسون حسقيل عن مقدار التخفيض الذي حصل من جميع موظفي الدولة حتى اذا كان مقدارا مهما يمكن أن نقول من صالح الحكومة[٣٦] .

وقد اعترض نائب (بغداد) يوسف غنيمة على موضوع تخفيض عدد موظفي الدولة بقوله " عند تسريح هذا الموظف ماذا يعمل أي مهنة يشتغل بها لكسب معيشته" [٣٧] .

واقترح النائب نفسه بان يعطي راتب التقاعد للموظف دفعة واحدة وان يعطى أرضا يفلحها ويزرعها[٣٨] .

إما فيما يخص معاقبة الموظفين تحدث نائب (بغداد) ساسون حسقيل قائلا "أعطي للجنة (انضباط الموظفين) حق معاقبة كبار الموظفين بل أعطي هذا الحق إلى المجلس العام واكرر نادرا ما تحصل للمتصرفين او رؤساء الدوائر عقوبة أو غرامة أو تنزيل درجة " [٣٩] .

وعن الموظفين الذين يستحقون الرواتب من الواردات تكلم نائب (بغداد) يوسف غنيمة قائلا "في هذه المادة[*] التي عدت من

([٣٣]) م. ن. ن.، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة (٢) في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٩، ص١٥ .

([٣٤]) المصدر نفسه، ص٢٣ .

([٣٥]) المصدر نفسه، ص٢٥ .

([٣٦]) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٤٤٤)، ١٤ حزيران ١٩٢٦ .

([٣٧]) المصدر والعدد نفسه.

([٣٨]) المصدر نفسه، العدد (٥٥٠)، ٥ حزيران ١٩٢٧ .

([٣٩]) المصدر نفسه، العدد (٧٥١) ٢٥ نيسان ١٩٢٩ .

(*) لم يذكر المصدر اسم المادة

قبل وهي (إذا كان شخص ما ممن تقيد رواتبهم خصما على الإيرادات العامة) وبما ان المجلس العالي قد عدل هذا التعبير في المواد السابقة فارجوا ان يعدله في هذه المادة أيضا " [٤٠] .

وبخصوص موضوع توفر الشروط المطلوبة للتوظف في قانون الخدمة المدنية تكلم نائب (بغداد) ابراهيم حييم قائلا "إن قانون الخدمة المدنية عام وشمل كافة موظفي الدولة " [٤١] .

وضمن مداولات مجلس النواب تم التطرق إلى رواتب التفتيش الإداري وأساتذة الكليات حيث تحدث نائب (البصرة) رفائيل بطي قائلا "إن كلامي يدور حول معاير لرواتب التفتيش الإداري وحول ما عين برواتب أساتذة الكليات العالمية ، لاحظنا إن الحد الأدنى لراتب المفتش الإداري هو أربعين دينار والحد الأدنى لراتب المتصرف ٥٠ دينار والمفروض إن المفتش الإداري يقوم بإعمال تفتيشية على المتصرفين وفي قوانيننا خولنا المفتش الإداري وهذا المركز لا يجوز ان نجعل راتبه اقل من راتب المتصرف"[٤٢] .

وخلال مناقشة مجلس النواب لائحة (قانون الميزانية العامة ١٩٤٧ المالية) وجه نائب (الموصل) نجيب الصائغ[٤٣] انتقادا للحكومة نحو لائحة الميزانية العامة لخلوها من أي إشارة لمعالجة الوضع الاقتصادي للموظفين وعلى الرغم من ذلك فقد عد الصائغ قلة الراتب لا يسوغ لانتهاج الموظف طرقا غير مشروعة لتلافي عجزه في العيش وطالب باتخاذ أقصى الإجراءات الرادعة بحق المخالفين[٤٤] .

وبخصوص السن التقاعدي للموظفين طالب نائب (البصرة) سليمان غزالة الحكومة بوضع بعض الاستثناءات إذا سنت قانونا للتقاعد لئلا يضيع اقتدار الموظفين[٤٥] .

ب– القضاء:

أدلى نواب الأقليات أهمية خاصة للقضاء، فقد طالبوا الحكومات المتعاقبة بايلاء هذا المرفق الحيوي اهتماما، لما له مساس

(٤١) المصدر نفسه، العدد (٨٢٩)، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٠ .

(٤٠) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الثنية، الاجتماع الاعتيادي، الجلسة (٣٥) في ٣٠ نيسان ١٩٣٨، ص٤٧٤ .

(٤٢) المصدر نفسه ، الجلسة (١٠) في ١٥ شباط ١٩٤٠، ص١٥١ .

(٤٣) نجيب الصائغ (١٩١٣–١٩٩٥) ولد في الموصل عام ١٩١٣ تخرج من كلية الحقوق انتخب نائبا عن الموصل في اعوام ١٩٤٧–١٩٤٨ و١٩٥٢ توفى عام ١٩٩٥ , عمر محمد الطالب ، موسوعة اعلام الموصل في القرن العشرين ، مركز دراسات الموصل ، (جامعة الموصل ٢٠٠٨) .

(٤٤) م م ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة (٢٨) في ١٦ حزيران ١٩٤٧، ص ص ٥٠٥ – ٥٠٦

(٤٥) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٥٥٠)، ٥ حزيران ١٩٢٧ .

في تحقيق العدالة بين أبناء الشعب، من خلال مطالبتهم بان يتصف الجهاز القضائي بصفات النزاهة والتمتع بالاستقلالية[٤٦] .

وبخصوص إحداث وزارة العدلية دائرة باسم النيابة العامة تطرق نائب (بغداد) نعيم زلخة[٤٧] إلى هذا الموضوع بقوله "أنها مفيدة في الوقت الحاضر إلا أنها مخالفة لإحكام القوانين الجزائية" وأكمل قوله "أرى إن الوزارات العدلية تسعى إلى هذا الفرق الموجود بسن لائحة قانونية تقدمها إلى المجلس النيابي ترمي إلى تحسين الوضعية العدلية بإحداث محققين قانونيين عموميين لحراسة القانون" [٤٨] .

وفيما يتعلق بقانون (دائرة تدقيق الحسابات العامة لسنة ١٩٢٧) تحدث نائب (بغداد) نعيم زلخة في هذه اللائحة (الباب السابع – العقوبات) قائلا " أرى إن من الضروري ان يقال في هذا القانون (على وزيري المالية والعدلية تنفيذ هذا القانون) لان في هذا القانون يوجد مما يتعلق في وظيفة وزير العدلية لحالة من الإسراف على المحاكم" [٤٩] .

وتحدث النائب نفسه عن التدخل في شؤون المحاكم قائلا " الفت نظر المجلس العالي الى نقطة واحدة من القانون الأساسي وهي المادة (١١) من القانون الأساسي تقول (المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها)" [٥٠] .

ولدى بحث (قانون الحكام والقضاة لسنة ١٩٢٩) ومناقشة الباب السادس منه (المحاكمة إمام المحاكم الجزائية) أعرب ساسون حسقيل عن رأيه قائلا " حسب قانون محاكمة الموظفين _ ماعدا الحكام _ لايمكن إرسال إي موظف إلى جزائية بلا إذن من الدائرة العليا ، كذلك الحاكم ينبغي أن لايذهب إلى المحكمة بدون إذن من الوزير وذلك للمحافظة على حقوقه "[٥١] .

([٤٦]) م. م. ن.، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي، لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٢٣) في تشرين الاول ١٩٢٥، ص٩؛ نذير، المصدر السابق، ص٣٠٧.

([٤٧]) نعيم زلخة (١٨٧٩ – ١٩٢٩) ولد في بغداد عام ١٨٧٩ تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٠٥ ، انتخب نائبا عن بغداد في مجلس النواب في عام ١٩٢٥ وجدد انتخابه عام ١٩٢٨ حتى وفاته في بغداد في ١٦ شباط ١٩٢٩ . بصري ، اعلام اليهود . . . ، ص٨٣ .

([٤٨]) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣٧٤)، كانون الأول ١٩٢٥ .

([٤٩])المصدر نفسه ، العدد (١٦٦) ، ٢٧ شباط ١٩٢٧ .

([٥٠]) المصدر نفسه العدد (٥٢٢) ، ٢٠ اذار ١٩٢٧ .

(*) لم يشر المصدر الى اسم هذه اللجنة

([٥١]) م م ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة (١٥) ، في ٩ شباط ١٩٢٩، ص١٥٠.

وفي مجال العقوبات تحدث نائب (بغداد) ساسون حسقيل قائلا " ليس للوزير حق في فرض عقوبة وتطبيقها بل أن يحيلها إلى اللجنة"* [٥٢] .

وفي أثناء مناقشة المجلس (لائحة قانون انضباط الموظفين) تحدث ساسون حسقيل قائلا " إن قانون الاستخدام إذا شرط في دخول الموظف إلى الخدمة ان يبقى هذا الموظف طول مدة التجربة غير حائز على الضمانات التي يحوزها سائر الموظفين ولذلك لاتنطبق بحقه جميع العقوبات التي تطبق على غيره من الموظفين كإنقاص الراتب او تنزيل الدرجة.وان لرئيس الدائرة الحق في ان يجازيه كما ان له الحق ان يوبخه ويطبق الغرامة عليه"[٥٣] .

وتحدث نائب (بغداد) نعيم زلخة عن الإشغال العامة قائلا " انا لا أتعرض إلى الغرامة او العقاب الوارد هنا في هذه اللائحة ولكن وردت ((عبارة الإشغال الشاقة)) فالمادة تنص ((ان يكون المبلغ الأعظم ١٠٠٠ روبية يقابله عند عدم الدفع الحبس مع الإشغال الشاقة لمدة لاتتعدى ٦ أشهر واقترح ان ترفع عبارة الإشغال الشاقة من هذه المادة))" [٥٤] .

وبخصوص تشريع القوانين طالب نائب (البصرة) رافائيل بطي من الحكومة تشريع قوانين وفق احدث النظريات قائلا " ان تركيا الدولة الشرعية الإسلامية تأخذ احدث النظريات وتطبقها في بلادها " [٥٥] .

وتحدث النائب نفسه في هذا الاجتماع عن (كاتبة اسم المادة ورقمها في ان واحد) قائلا " يجب ان نأخذ بهذه الطريقة كما هو مستعمل في أوربا فيوضع رقم المادة كتابة ورقما فمثلا المادة الأولى يقال المادة رقم واحد ويجنبها المادة الأولى وبذلك نسهل للحاكم والمحامين للتفتيش عن المواد فيجدونها بسهوله" [٥٦] .

وقد علق نائب (البصرة) روبين بطاط[٥٧] على كلام رفائيل بطي بقوله " ان كلام الزميل ينطبق على البوليسات والجهات

([٥٢]) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٧٤٩)، ١٨ نيسان ١٩٢٩ .

([٥٣]) م م ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة (٣٠) ، في ٦ نيسان١٩٢٩، ص٣٥٧ .

([٥٤]) جريدة الوقائع العراقية العدد (٥٤١) ، ١١ أيار ١٩٢٧ .

([٥٥])المصدر نفسه ،العدد ١٤٠٣، ٧ مارس ١٩٣٥

([٥٦]) المصدر نفسه.

([٥٧]) روبين بطاط (١٨٨٨–١٩٦٢) ولد في بغداد عام ١٨٨٨ انتمى الى مدرسة الحقوق عام ١٩٠٩ انتخب نائبا عن بغداد في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ انتخب نائبا عن بغداد في مجلس النواب العراقي عام ١٩٢٩ وعن البصرة عام ١٩٣٤و١٩٣٩ وعن بغداد مرة اخرى بين عامي ١٩٤٣–١٩٤٦

والكمبيالات لا في القوانين لذلك فاني لااشترك في هذا الرأي من جهة ومن جهة أخرى ان العادة المألوفة في التفتيش في قوانين موادها كثيرة للسهولة يجب ان تذكر المواد بالأرقام وان البرلمان العراقي كثيرا ما تماشى على هذه القاعدة المطبقة في البلدان الأخرى" [٥٨] .

وفي الجلسة ذاتها طلب نائب (البصرة) رافائيل بطي الفصل بين المحبوسين بجرائم سياسية وبين المحبوسين بجرائم عادية وكذلك الفصل بين الحبس البسيط والحبس الشديد [٥٩] .

وفي هذا الصدد تحدث النائب نفسه قائلا : " الاقتراح يذكر الحبس البسيط والحبس الشديد وان هذا الشيء معين يجب ان نفصل بين المجرم والمجرم العادي" [٦٠] .

وخلال مناقشة (قانون تشكيل المحاكم) الذي قدمته حكومة حمدي الباجه جي[٦١] الثانية (٢٩ اب ١٩٤٤– ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦) إلى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٥ طالب نائب (الموصل) نجيب الصائغ بايلاء القضاء أهمية خاصة لأنه اذا انتابته أي شائبة يصبح العدل مزعزعا[٦٢] .

وخلال مناقشة (قانون الخدمة القضائية رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٤) الذي قدمته حكومة محمد فاضل الجمالي[٦٣] الأولى (١٧ أيلول ١٩٥١ – ٨ آذار ١٩٥٤) الى مجلس النواب لمناقشته في الجلسة المنعقدة في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٤ طالب نائب (الموصل) نجيب الصائغ باتخاذ الإجراءات الحاسمة لإصلاح القضاء [٦٤] .

ثانيا: الجانب الصحي والخدمي والمواصلات :

أ- الجانب الصحي :

توفى في سويسرا عام ١٩٦٢ . بصري ، اعلام اليهود . . . ، ص ص : ٩١– ٩٢.

(٥٨) جريدة الوقائع العراقية ،العدد ١٤٠٣، ٧ مارس ١٩٣٥.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) حمدي الباجه جي (١٨٨٦–١٩٤٨) ولد في بغداد عام ١٨٨٦ أنتخب نائبا عن بغداد في تموز ١٩٢٥ شكل وزارته الاولى في ٤ حزيران ١٩٤٤ واعاد تشكيل الوزارة الثانية في ٢٩ اب ١٩٤٤ توفي في بغداد في ٢٧ اذار ١٩٤٨ . بصري ، اعلام السياسة . . . ، ص ص٢٤٩–٢٥٠ .

(٦٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة (٢٨) ، ١٦ حزيران ١٩٤٧، ص٥٠٨ .

(٦٣) فاضل الجمالي (١٩٠٣–١٩٩٧) ولد في بغداد في ٢٠ نيسان ١٩٠٣ عين مديرا للمعارف في ٢٨ حزيران ١٩٣٤ اصبح رئيسا للوزراء بين عامي ١٩٥٣– ١٩٥٤ توفى في تونس في ٢٤ ايار ١٩٩٧.
Www . Wikipedia. Org

(٦٤) م م ن ، الدورة الانتخابية (١٣) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ٢٥–١٩٣٥ ، الجلسة (١٤) ، ٢٤ كانون الثاني١٩٥٤، ص ٣٦٦ .

اتسم الوضع الصحي في العراق خلال عهد السيطرة العثمانية وحتى انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ بالتأخر ، فالأطباء كان عددهم محدود جدا ودور التمريض اقتصرت على ٧٠ سريراً في المدن العراقية الكبيرة (بغداد، الموصل، البصرة) فقط[٦٥] .

منذ انعقاد الجلسات الأولى لمجلس النواب طالب نواب الأقليات من الحكومات المتعاقبة بايلاء الجانب الصحي وتطويره أهمية خاصة . حيث أكد نائب (الموصل) يوسف خياط[٦٦] على وجوب الاهتمام بالجانب الصحي وبضرورة التوسع في الخدمات الصحية لتشمل أقضية العراق ونواحيه لابل حتى القرى من اجل القضاء على الإمراض المتفشية كما اقترح في الوقت نفسه إجراء تطعيم إجباري لكافة العراقيين[٦٧] .

وعن الخدمات الصحية التي قدمتها أمانة العاصمة بغداد تحدث نائب (البصرة) الدكتور سليمان غزالة قائلا " ان دائرة الصحة في العاصمة في السنين الأربعة اتت بإعمال جديرة بالتقدير للبلاد أكثر من دوائر الصحة في الممالك الأخرى للنظر الى المستشفيات هنا أولا ثم نطلب إلى بقية الألوية وإلى الرميثة وغيرها مستشفيات كاملة وأطباء ونطلب ان يكون لنا مدرسة طبية [٦٨] .

وتحدث نائب (بغداد) ساسون حسقيل عن إعطاء رخص لبيع أدوية في الصيدليات قائلا " ان القانون الحاضر يجيز للتجار فقط بالمتاجرة بالمواد الطبية ولذلك أعطيت رخصة للصيادلة ان يبيعوا في صيدلياتهم بناءً على طلب من الطبيب " [٦٩] .

كما طالب نائب (البصرة) الدكتور سليمان غزالة بالمحافظة على الجانب الصحي للبلد من خلال جلب اطباء من خارج العراق كذلك فتح مدرسة طبية داخلية [٧٠] .

وبخصوص النقص في العناية في الأمور الصحية في النواحي والقرى والاقضية اقترح النائب نفسه بان تكون هناك مستوصفات سيارة في الأماكن التي لا يمكن إنشاء مستوصف دائمي فيها[٧١] .

---

[٦٥] نذير ، المصدر السابق ، ص ٣١٠ .

[٦٦] يوسف خياط (١٩٠٣– ١٩٤٧) ولد عام ١٩٠٣ انتخب نائبا عن الموصل عام ١٩٢٥ كان مستشار الملك فيصل الاول سافر الى لندن عام ١٩٢٦ للدفاع عن الموصل كعضو في الوفد المفاوض مع بريطانيا توفى في ٢١ تموز ١٩٤٧ . قاشا ، المصدر السابق، ص٢٩٨ .

[٦٧] م.م.ن ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (٤٢) ١٩ تشرين الأول ١٩٢٥، ص٦ .

[٦٨] جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٤٨) ، ٢٨ حزيران ، ١٩٢٦ .

[٦٩] المصدر نفسه ، العدد (٤٣٠) ، ٢٩ نيسان ، ١٩٢٦ .

[٧٠] المصدر نفسه ، العدد (٥٥٧) ، ٢٩ حزيران ، ١٩٢٧ .

[٧١] المصدر والعدد نفسه .

وعندما تقدمت حكومة عبد المحسن السعدون[٧٢] الثالثة (١٤كانون الثاني ١٩٢٨– ٢٨ نيسان ١٩٢٩) بلائحة (قانون وقاية الصحة العامة لسنة ١٩٢٩) الى مجلس النواب لمناقشته وإقراره رأى نائب (الموصل) سليم حسون ان التشكيلات الصحية قليلة قياسا إلى نفوس العراق ودلل على ذلك من المستوصفات الصحية في أقضية العراق والتأكيد على إيجاد بديل للمستشفى الوحيد في مدينة الموصل الذي لا يتناسب وحجم سكان اللواء [٧٣].

في حين أكد النائب نفسه على أهمية العناية الصحية وبناء المستشفيات والمستوصفات وان لاتكون هذه وقفا على العاصمة بغداد ، فضلا عن الاهتمام بمعالجة الإمراض التي تنتشر في القرى والأرياف . كما طالب بأيلاء مكافحة انتشار (مرض السرطان) أهمية خاصة من خلال توفير العلاج اللازم لهؤلاء المرضى وبناء مصحات خاصة بهم[٧٤] .

ومن الواضح ان الحالة الصحية قد استحوذت على حيز كبير من حديث نواب الأقليات فقد طالب نائب الموصل رفائيل بطي من حكومة ياسين الهاشمي الثانية (١٧آذار ١٩٣٥ – ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) ان تضع خطة محكمة لجعل مداواة العيون إجباريا كالتجنيد ، وعلى كل شخص ان يحمل وثيقة تشير إلى برائته من الإمراض[٧٥] .

وطالب نائب (الموصل) عبد الاحد عبد النور[٧٦] الحكومة بوضع منهاج علمي مبرمج تسير عليه دائرة الصحة العامة بقوله " لم يزل الإسعاف الصحي الأولي مفقودا في أكثر النواحي

([٧٢]) **عبدالمحسن بن فهد باشا بن علي ولد في الناصرية سنة ١٨٩٩ عين وزير للعدلية في ٢٤ نيسان ١٩٢٢ ثم وزيرا للداخلية في ٣٠ ايلول ١٩٢٢ ورئيسا للوزراء (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢–٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢)،انتخب رئيسا لمجلس النواب في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٦ ، ألف وزارته الرابعة في ١٩ ايلول حتى انتحاره في بغداد في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩. للتفاصيل ينظر : لطفي جعفر فرج ، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، (بغداد ١٩٧٨)، بصري ، أعلام السياسة . . . ، ص ص٧٥–٧٨.**

([٧٣]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي ، سنة ١٩٣٣ ، الجلسة ٢٥ ، ١٥ حزيران ١٩٣٣، ص ص ٢٨٧–٢٩٦ .

([٧٤]) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة ٣٤ ، ٧ نيسان ١٩٣٤ ص ص ٤٠٤–٤١٠ .

([٧٥]) م. م. ن ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي ، ١٩٣٥ ، الجلسة ٢٠ ، ١٤ كانون الثاني ١٩٣٦، ص ٢٨٦ .

([٧٦]) عبد الاحد عبد النور انتخب نائبا عن الموصل عامي ١٩٣٧ و١٩٤٧ ، الحسني ، الوزارات . . . ، ج ١٠ ، ص٢٩٩ .

والقرى العراقية وما لم تتخذ دائرة الصحة منهاجا صحيحا لوضع أسس صحيحة وثابتة للوقاية من الإمراض فان مخاطرها ستنتشر مهما بذلنا من الجهود لمعالجتها " [٧٧].

وخلال مناقشة مجلس النواب لمنهاج حكومة صالح جبر[٧٨] (٢٩ ايار ١٩٤٧ – ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) في جلستها المنعقدة ١٧ نيسان ١٩٤٧ قدم نائب (الموصل) متي سرسم اقتراحا بتأسيس معهد للأشعة لسد حاجة الموصل[٧٩].

كما تحدث نائب (الموصل) حنا خياط[٨٠] خلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية عن الحالة الصحية في العراق لما يمتلكه من معلومات تخصيصية كونه كان يشغل منصب وزير الصحة في بداية الحكم الوطني فتمنينا رفع المستوى الصحي وطالب بالاهتمام بالصحة الريفية والعناية بالأمومة والطفولة والعناية بالوقاية من الإمراض المستوطنة والوبائية وانتقد الإدارة المسؤولة عن الصحة وتمنى الاستقرار في السياسة الصحية العامة[٨١].

وحول استثناء الموظفين من دفع التأمينات في المستشفى وجه نائب (البصرة) فوزي الخضيرة[٨٢] سؤالا إلى وزير الصحة (محمد حسن سلمان) حول استثناء الموظفين من دفع التأمينات في المستشفى[٨٣].

وفي الجلسة ذاتها وجه النائب نفسه سؤالا إلى وزير الصحة محمد حسن سلمان حول إكمال مستشفى ابو الخصيب حيث قال " كان يؤثر بناء مستشفى ابي الخصيب حول أربع سنوات ثم ترك بعد إكمال نصف العمل حتى الوقت الحاضر دون

---

(٧٧) م. م. ن ، الدورة الانتخابية الثامنة الاجتماع الاعتيادي لسنة ، ١٩٣٧ ، الجلسة ٢٧ ، ٩ نيسان ١٩٣٨، ص ٣٣٢.

(٧٨) صالح جبر (١٨٩٥–١٩٥٧) ولد في الناصرية عام ١٨٩٥ نال اجازة الحقوق عام ١٩٢٥ انتخب نائبا عن لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي عام ١٩٣٠ أصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٤٧ توفي في بغداد في ٦ حزيران ١٩٥٧. بصري ، اعلام السياسة. . . ، ص ص :٢٥٧–٢٦٠ .

(٧٩) م. م. ن ، الدورة الانتخابية ١١ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ١١ ، ١٧ نيسان ١٩٤٧، ص ١٦٣.

(٨٠) حنا خياط (١٨٨٤–١٩٥٩) ولد في ١ كانون الثاني ١٨٨٤ تولى وزارة الصحة عام ١٩٢١ ، عين عميدا للكلية الطبية بين عامي ١٩٣٤–١٩٣٦ ، توفي في ٣٠ نيسان ١٩٥٩ . قاشا ، المصدر السابق ، ص٣٢٠ .

(٨١) م . م . ن ، الدورة الانتخابية (١٢) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة (٤٥) ، ٨ ايار ١٩٥١، ص ص ٧٩٧–٨٠٠.

(٨٢) انتخب فوزي الخضيرة نائبا عن البصرة بين عامي ١٩٥٣–١٩٥٨ . الحسني ، الوزارات . . . ،ج١٠ ، ٣٠٨–٣١٥ .

(٨٣) م . م . ن ، الدورة الانتخابية (١٣) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، الجلسة (٦) ، ص ٩٠.

ان يكمل فهل سيبقى القضاء المذكور دون مستشفى ام الحكومة ستكمل المستشفى المذكور" [٨٤] .

كما وجهة النائب نفسه سؤالا إلى وزير الصحة حول فتح مستوصف في مركز ناحية الفاو[٨٥] .

وخلال مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨ المالية تحدث نائب (الموصل) توفيق السمعاني[٨٦] مبينا ان هناك تأخرا وتدهورا في الوضع الصحي وطالب بالاهتمام بالوضع الصحي في خارج المدن وان المسؤولية تقع على عاتق جميع وزارات الدولة وأكد على الجانب الصحي اذا أردنا ان تكون امة قوية[٨٧] .

ب- الخدمات العامة : (البلديات والماء والكهرباء) :

١- البلديات :

اهتم نواب الأقليات بالأمور الخدمية ومن ضمنها البلديات لما تقدمه البلديات من دور مهم في الحياة العامة .

ساهم نواب الأقليات في مناقشات أمور البلديات حيث تحدث نائب (البصرة) الدكتور سليمان غزالة قائلا " ان من أهم التدابير التي يجب ان تتخذ ألان هي تخليص المارة من مياه المطر في نصف الشارع العام إلى الباب الشرقي في مدينة بغداد هي عبارة عن (شط) وطلب بفتح مجاري ومنافذ لهذه المياه"[٨٨] .

وتحدث نائب (بغداد) ساسون حسقيل عن الإشكال الخارجية للدور بقوله " ان المادة (١٢) من قانون البلديات تقول (يسن نظام بموجب هذا القانون تحتوي على الأمور الاتية ومنها النماذج المعمارية للإشكال الخارجية للدور) مشيرا إلى أهمية تشريع هذا النظام قبل إعطاء الإذن وبعد نشر النظام لا يبقى أي سبب لأمانة العاصمة لتأخير الإذن بالبناء" [٨٩] .

وحول أزمة السكن رفع نائب (الموصل) رفائيل بطي تقريراً إلى الحكومة يطالب فيه بسن لائحة قانونية لحل أزمة السكن[٩٠] .

([٨٤]) المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

([٨٥]) المصدر نفسه ،الدورة الانتخابية (١٤) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة (١٨)،ص ٤٣٣ .

([٨٦]) توفيق السمعاني (١٩٠٤-١٩٨٣) ولد غي الموصل عام ١٩٠٤ انتقل الى بغداد لدراسة الحقوق انتخب نائبا عن الموصل في مجلس النواب من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٨ توفي عام ١٩٨٣ . قاشا ، المصدر السابق ، ص ص٣١١-٣١٢ .

([٨٧]) م . م . ن ، الدورة الانتخابية (١٥) ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، الجلسة (١٧) ، ٢ شباط، ١٩٥٨، ص ص ٢٩٦-٢٩٧ .

([٨٨]) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٩٥) ، ١٥ كانون الاول ، ١٩٢٦ .

([٨٩]) المصدر نفسه ، العدد (٨٢٠) ، ٣٠ كانون الأول ، ١٩٢٩ .

([٩٠]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٧)، ٢٤آيار١٩٣٧ ، ص ٢٠٣ .

وفي الوقت الذي تم فيه تعديل قانون البلديات نتيجة الانتقادات التي وجهت له بعد ان قدمت حكومة جميل المدفعي الأولى (٩ تشرين الثاني ١٩٣٣– ١٩ شباط ١٩٣٤) إلى مجلس النواب بلائحة (قانون تعديل إدارة البلديات لسنة ١٩٣١) أيد نائب (الموصل) سليم حسون طلب زملائه النواب بمطالبة الحكومة بتحديد مواصفات من يشغل منصب رئاسة البلديات لأنها تحتاج إلى كفاءة وعلم وخبرة واسعة حيث علق سليم حسون بقوله " يجب ان نأتي بالشخص الذي يصلح البلدية . . . اننا نريد رؤساء بلديات يشتغلون"[٩١] .

وتحدث نائب (بغداد) رفائيل بطي عن البلديات واكد على أهميتها في تطوير العراق مشيراً إلى ان البلديات لاتقل أهمية عن تشكيلات الدولة الأخرى[٩٢] .

٢– الماء والكهرباء :

لقد أسهم نواب الأقليات كعادتهم في مناقشة المسائل العامة من ضمنها خدمات الماء والكهرباء .

وفي هذا الصدد تحدث نائب (بغداد) سليم حسون عن أجور الكهرباء بقوله " لقد سررت كما رأيت الكثيرين من الإخوان الكرام قد سروا بالأجوبة الشافية التي قدمها معالي وزير الاقتصاد والمواصلات جلال بابان على بعض الأسئلة التي عرضها الإخوان ومن ذلك مثلا مسألة تخفيض سعر الكهرباء مبلغ ٥ فلوس وجعله ٢٠ فلسا للوحدة الكهربائية عوضا عن ٢٥ فلسا[٩٣] .

وحول موضوع أجور ماء الشرب وجه نائب (بغداد) رفائيل بطي سؤال إلى وزير الداخلية حسام الدين جمعة حول زيادة أجور الماء الشرب[٩٤] .

كما استفهم نائب (الموصل) توفيق السمعاني خلال حكومة توفيق السويدي عن أسباب عدم استفادة أهالي (قرقوش) من مشروع الماء الصالح للشرب[٩٥] .

---

(٩١) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (١٧) ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ ، ص ١٤٦ .

(٩٢) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية (١٤) الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤، الجلسة ، ١٤، ص ٢٤١ .

(٩٣) م . م . ن، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي ، لسنة ١٩٣٧، الجلسة (٣٠)، ص ٣٨٧ .

(٩٤) المصدر نفسه ، الجلسة (٨) ، ص ١٩٦ .

(٩٥) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية ، الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣، الجلسة (١٩) في ٩ شباط ١٩٥٣، ص ١٣١ .

ج- المواصلات :

أبدى نواب الأقليات اهتمامهم بضرورة تحسين شبكة الطرق المواصلات بين الألوية أولا وبين الألوية والاقضية والنواحي والقرى التابعة لها ثانيا لتحقيق الراحة للمواطنين وتحقيق إغراض اقتصادية للبلاد[٩٦] .

١- **السكك الحديدية :** تعتبر سكك الحديد من طرق النقل المهمة والتي شكلت ثقلا مهما في نقل الأشخاص والبضائع ونظرا لأهميتها طالب نواب (الأقليات) بضرورة ربط مدن العراق بها ففي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٩ تموز ١٩٢٨ ألقى نائب (الموصل) يوسف خياط خطبة تحريرية بين فيها ما يحتاجه أهالي شمالي العراق أهمها ربط مدنهم بخطوط السكك الحديدية لتحقيق الفائدة المرجوة من ذلك[٩٧] .

وبخصوص انتقال إدارة السكك من البريطانيين إلى العراقيين تحدث نائب (بغداد) يوسف غنيمة قائلا " ارجو من مقرر اللجنة[*] ان يمد المجلس المؤقر ببعض المعلومات عن مسألة السكك الحديدية فقد جاء في الاتفاقية المالية للمعاهدة العراقية الانكليزية ان إدارة السكك الحديدية تنتقل في أول نيسان ١٩٢٣ إلى الحكومة العراقية فهل تم ذلك واذا تم ذلك لم لم تظهر ملحقا في الميزانية العامة كما ظهرت ميزانية ميناء البصرة " [٩٨] .

وعن موضوع إعفاء الرسوم الكمركية وردها إلى السكك الحديدية تحدث نائب (بغداد) ، يوسف غنيمة عن ذلك بقوله " ان موقف الحكومة تجاه السكك الحديدية هو غير معلوم وطالب بوضع قانون لإعفاء وإعانة كل كيلو متر من السكة الحديدية[٩٩] .

ومع مرور السنين لم توصل السكة الحديدية إلى الموصل بالرغم من المطالبات الكثيرة حيث طالب نائب (الموصل) سليم حسون الحكومة بتنفيذ هذا المشروع بقوله " مسألة مد سكة حديدية إلى الموصل مهمة وحيوية واذا انا مندوب عن الموصل جئت إلى هذا المجلس ينبغي علي ان لا ابقى ساكتا امام مشروع يطالبونه منذ زمن طويل"[١٠٠] .

---

(٩٦) نذير ، المصدر السابق ، ص٣١٥ .

(٩٧) م م ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة (١٨) في ١٩ تموز ١٩٢٨ ، ص ٤٣١.

(*) لم يشير المصدر إلى اسم هذه اللجنة

(٩٨) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٣٢٩) ، ١٦ آب ١٩٢٥.

(٩٩) المصدر نفسه ، العدد (٣٧٦) ، ١٠ كانون الأول ١٩٢٥.

(١٠٠) م .م .ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة (٢٣) ، ٣ حزيران ١٩٣٣، ص ٣٦٨.

وكرر النائب حسون نفس المطالب بصدد المشروع خلال مناقشة لائحة قانون إضافة مبالغ إلى ميزانية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٥ فقال " متى تنتبه الحكومة إلى صوت الموصل وأهلها وتحقيق رغباتها في إيصال بلدتهم بالعاصمة بسكك حديدية"[١٠١] .

٢- الطرق والجسور :

طالب نواب الأقليات الحكومات المتعاقبة بالاهتمام بالطرق والجسور من اجل خدمة المواطنين ولتكون مقياسا لرقي وتقدم العراق فقد كان أكثر شبكات الطرق مهملة[١٠٢] .

وكان من المسائل اللافتة لنظر نواب الأقليات في المجلس النيابي التي تناولها بالنقد ، قيام الحكومة باستيفاء أجور العبور على الجسور فتحدث نائب (الموصل) سليم حسون مبينا ان مساءلة العبور على الجسور في جميع البلدان المجاورة مجانا وتساءل لماذا يحصل هذا في العراق فقط بقوله " الحكومة تقوم بإنشاء الطرق وتقوم بإنشاء الجسور فما بالها تستوفي ثمناً او رسما او ضريبة على الجسور الثابتة التي هي كالطرق الثابتة " لذا عد دفع ثمن العبور مساءلة غريبة في بابها ويدل ذلك على التخلف وخاصة من جانب الحكومة[١٠٣] .

كما طالب النائب نفسه الحكومة بالاهتمام بطريق بغداد – الموصل حتى لا تبقى الموصل محرومة من الاتصال بالعاصمة[١٠٤] .

وعن هذا الموضوع تحدث نائب (بغداد) ساسون حسقيل بقوله " أتمنى ان تكون جميع طرق العراق من وهلة واحدة أحسن من طرق سوريا"[١٠٥] .

وقد طالب نائب (بغداد) رفائيل بطي الدوائر المختصة للقيام بتنظيف وتبليط طرق محلات سراج الدين والحاج فتحي وراس الساقية وما جاورها في العاصمة[١٠٦] .

---

(١٠١) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الخامسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤ ، الجلسة (١٥) ، ٢٣ شباط ١٩٣٥، ص ١٣٤ .

(١٠٢) م . م . ن ، الدورة الانتخابية الأولى الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٤٣) في ١٨ آيار ، ١٩٢٦، ص ١٤ ؛ نذير ، المصدر السابق ، ص ٣٢٤.

(١٠٣) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي ، لسنة ١٩٣٣، الجلسة (٣١) ، ٢٤ اذار، ١٩٣٤ ، ص ٣٤١ .

(١٠٤) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الخامسة ، الاجتماع الاعتيادي ، لسنة ١٩٣٤، الجلسة (٢) ، ٣ كانون الثاني ، ١٩٣٥، ص ١٣ .

(١٠٥) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة (٤) ، ١٠ كانون الثاني ١٩٣٨، ص ٣٦ .

ثالثا: الجانب الاخلاقي

حظي الجانب الاخلاقي باهتمام نواب الاقليات وتشجيعهم من خلال احاديثهم في المجلس النيابي فدعوا إلى الاصلاح وضرورة التماسك الاخلاقي بوصفه احد الاسس المهمة لنهضة البلاد وتقدمها[١٠٧] .

وفي هذا الجانب تحدث نائب (البصرة) الدكتور سليمان غزالة عن حرية المرأة بقوله " ان الشرع الشريف يجعل المرأة حرة في تدبير اموالها وطالب بسن نظاما موافقا للشرع الشريف للحفاظ على حرية المرأة"[١٠٨] .

ومن اجل تقوية اواصر المجتمع وتشجيع حالات البناء الاجتماعي متمثلة بالزواج تقدم عدة نواب من بينهم نائب (الموصل) ساسون صميح[١٠٩] بمقترح للحكومة لسن لائحة (بالزواج الاجباري) [١١٠] .

كما قدم نائب (البصرة) روبين بطاط اقتراحا بقوله " لدي مادة جديدة مقترحة تكون تحت عدد (٢٣٧) وهذه المادة كان قد طلب اضافتها والمادة هي (٢٣٧) لا عقاب على من فاجاء زوجته او احدى قريباته حتى الدرجة الرابعة في حالة تلبسها بالزنا او وجدها مع عشيقها في فراش واحد فقتلها او جرحها او ضربها او ارتكب احدى هذه الافعال ضد احدهما في الحال"[١١١] .

وفي هذا الصدد طالب نائب (الموصل) متي سرسم بالغاء (دور البغاء) لكي يتقدم الزواج في العراق ولما لم تعالج الحكومة هذا الامر طلب النائب نفسه من المجلس بتقديم طلب إلى الحكومة لسن

---

(١٠٦) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٨)، ص ١٠٨.

(١٠٧) م . م . ن ،الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، الجلسة (٤٣) في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٥ ، ص ١٢ ؛ نذير ، المصدر السابق ، ص ٣٣٠.

(١٠٨) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٥٤٠) ، الاحد ٨ ايار ١٩٢٧.

(١٠٩) ساسون صميح (١٨٩٣ – ١٩٧٦) ولد في الموصل عام ١٨٩٣ ، انتخب نائبا عن لواء الموصل في مجلس النواب بين عامي ١٩٢٨–١٩٣٥ واعيد انتخابه عام ١٩٤٨–١٩٥١ توفي في ٢٠ حزيران ١٩٧٦ .بصري ، اعلام اليهود . . . ، ص١٢٦.

(١١٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤، الجلسة (١٠)، ١١شباط ١٩٣٥، ص ٦٩.

(١١١) جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٤٠٧، ٢ مارس ، ١٩٣٥.

لائحة قانونية للعمل على تشجيع الزواج والقضاء على ظاهرة الانحراف في المجتمع[١١٢] .

وبخصوص المشروبات الكحولية طالب نائب (بغداد) ابراهيم حييم من الحكومة تحديد الأجور التي تستوفيها الحكومة عن هذه المشروبات وان يكون هذا السعر في بطاقات[١١٣] .

كما طالب النائب نفسه بأن لا يتدخل وزير الداخلية بتحديد الأسعار التي تستوفيها الحكومة عن المشروبات[١١٤] .

رابعاً . قضايا العمال

نالت قضايا العمال جانباً من أحاديث نواب الأقليات خلال انعقاد جلسات المجلس[١١٥] .

ومن نافلة القول ان أي لائحة تتضمن حقوق العمال لم تقدم إلا في عهد حكومة جميل المدفعي الثانية (٢١ شباط ١٩٣٤– ٢٦ اذار ١٩٣٤) حيث عرض على مجلس النواب لائحة (قانون العمال) بجلسته المنعقدة في ٨ نيسان ١٩٣٤ وعندما عرضت هذه اللائحة للمناقشة والإقرار في عهد حكومة ياسين الهاشمي الثانية تحدث نائب (الموصل) رفائيل بطي وأكد أهمية المكانة التي يشغلها العمال من أهمية في المجتمع العراقي كما أشار بهذه اللائحة وعد مجيئها لضمان حقوق العمال[١١٦] .

وخلال مناقشة لائحة (قانون الميزانية العامة لسنتي ٥٠– ١٩٥١ المالية) تحدث نائب (الموصل) متي سرسم عن العمال فتساءل من الحكومة عن عدد العمال العاطلين في العراق وعن إجراءاتها بصدد معالجة أوضاعهم وتوفير فرص عمل لهم كما ربط الغاية من تشغيلهم بالجانب السياسي[١١٧] .

خامساً . قضايا العشائر

---

(١١٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٨، الجلسة (٨)، ٨ شباط ١٩٤٠، ص ١١١.

(١١٣)المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي ، الجلسة (٢) ، ٥ تشرين الثاني لسنة ١٩٣٩ ، ص٨ .

(١١٤) المصدر نفسه ، ص٩ .

(١١٥) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ، الجلسة (١٥) ، ١١ كانون الأول ١٩٣٠ ، ص١٨٠ ؛ نذير المصدر السابق ، ص٣٣٤ .

(١١٦) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٢٨) ، ٨ شباط ١٩٣٦ ، ص٢٤٠ .

(١١٧) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتياري لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة (٣٣) ، ١٤ أيار ١٩٥٠ ، ص٤٩٤ .

سعت السلطات البريطانية الى النظر الى التركيبة الاقتصادية والاجتماعية كحالة مجزئة غير قائمة على الهوية الوطنية الموحدة ، ففي نظام القضاء بين العشائر وضع البريطانيون نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية والذي بقي سائداً كنظام قضائي بين العشائر العراقية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[١١٨] .

وفيما يخص قانون العشائر الذي نصت عليه المادة (٨٢) من الفقرة (٢) من القانون الأساسي (دستور ١٩٢٥) : "ان تفصل قضايا العشائر بحسب عاداتهم المألوفة فيما بينهم بموجب قانون خاص : تؤلف لجان ومحاكم خصوصية" .

وفي هذا الصدد قدم نائب (الموصل) يوسف خياط اقتراح الى الحكومة لسن لائحة قانونية جديدة تراعي فيها روح الدستور والعادات المألوفة بين العشائر[١١٩] .

وعندما تقدمت حكومة رشيد عالي الكيلاني الأولى الى مجلس النواب بلائحة (قانون تعديل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩٣٣) طالب نائب (الموصل) سليم حسون بإلغاء قانون العشائر لأنه حسب رأيه قد سن في وضع غير ملائم لهذا الوضع وما يترتب على هذا القانون مما تشمئز منه النفوس والطباع السليمة من الأحكام المتنوعة والنتائج المغايرة والمخالفة للعدل والحق [١٢٠] .

وعن موضوع مخصصات الشيوخ تحدث نائب (بغداد) يوسف غنيمة قائلا "في الكوت أربعة أشخاص أخذت الحكومة منهم أرضاً وقد خصص لهم لقاء هذه الأرض (١٠٠٠) ربية شهرياً وفي القرنة يوجد أحد الشيوخ يتقاضى (٥٠) روبية وكذلك في الشمال بعض الرؤساء يتقاضون مخصصات منهم محمد أغا بك يتقاضى (٣٥٠) ربية وزميلنا المحترم الشيخ نوري البريفكاني يتقاضى (٢٠٠) ربية وهذه هي أسعار ومخصصات الشيوخ" .[١٢١]

---

(١١٨) للتفاصيل عن قانون دعاوى العشائر وتعديلاته ينظر فاضل عوني ، شرح نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة١٩١٨ وتعديلاته ، (بغداد ١٩٥٥) .

(١١٩) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (٣٢) ، ٣ تشرين الأول ١٩٢٥ ، ص٧ .

(١٢٠) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة (١٦) ، ٥ أيار ١٩٣٣ ، ص١١١ .

(١٢١) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤١٩) ، ٢٨ آذار ١٩٢٦ .

المبحث الثاني : القضايا الثقافية

أولاً. التعليم :

نالت مساءلة التعليم اهتماماً واسعاً من نواب الأقليات إذ طالبوا في أحاديثهم خلال انعقاد دورات المجلس بضرورة تطوير التعليم بمختلف مراحله الدراسية[١٢٢] .

ففي ميدان التعليم الصناعي أبدى نواب الأقليات اهتماماً واضحاً من خلال عدة طلبات حيث تقدم عدد من النواب من ضمنهم نائب (الموصل) اسحق شاؤول بطلب الى الحكومة بضرورة إيلاء مدارس الصنائع أهمية خاصة لكونها تعمل على تخرج صناعيين تستفيد منهم البلاد[١٢٣] .

كما بين نائب (الموصل) يوسف الخياط أهمية المدارس الصناعية بقوله : "ان المدارس الصناعية في بلادنا ضرورية وشديدة الفائدة لأنها تسد فراغاً كبيراً وتتلافى احتياجات جمة للبلاد وتكسب الشباب واسطة لائقة بتأمين معيشتهم في المستقبل"[١٢٤] .

وحول موضوع الاختصاص بين المعلمين تحدث نائب (بغداد) يوسف غنيمه قائلاً "لا يوجد اختصاص بين المعلمين الذي نريده في البلاد الراقية وان ليس بيدهم شهادات اختصاص"[١٢٥] .

وبخصوص إرسال معلمين أكراد الى المناطق الكردية لأن المعلمين الذي لا يعرفون اللغة الكردية لا يستفيد منهم أبناء كردستان قال نائب (بغداد) يوسف غنيمة " فيما يخص هذا الموضوع في الحقيقة ان مبدأ الطلب معقول ومشروع والتمس في المجلس العالي ان يحيله الى وزارة المعارف ويوصي بلزوم تنفيذ رغبات إخواننا الأكراد"[١٢٦] .

وعن موضوع القرطاسية طالب نائب (بغداد) يوسف غنيمة من دائرة الأشغال بالإنفاق على القرطاسية[١٢٧] .

وبخصوص مناهج التعليم وضرورة تعديلها تحدث نائب (البصرة) سليمان غزالة قائلا "الفت انظار المجلس العالي ووزير المعارف على ان المناهج المستخدمة في تربية الصبيان والبنات قديمة"[١٢٨] .

---

(١٢٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (١٣) ، ١٧ أب ١٩٢٥، ص٥ ؛ نذير ، المصدر السابق ، ص٣٤٠ .

(١٢٣) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٣) ، ٥ أيلول ١٩٢٥ ، ص ١١ .

(١٢٤) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٨) ، ٢١ أيلول ١٩٢٥ ، ص٥٦ .

(١٢٥) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٣٧١) ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ .

(١٢٦) المصدر نفسه ، العدد (٣٧١) ، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٥ .

(١٢٧) المصدر نفسه ، العدد (٣٧٢) ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ .

(١٢٨) المصدر نفسه، العدد (٤٥٧) ، ٢٨ تموز ١٩٢٦ .

وحظي تعليم الفقراء في المدارس الصناعية اهتمام نواب الأقليات حيث تحدث نائب (البصرة) سليمان غزالة قائلاً " طلبت من مدير المدرسة الصناعية في بغداد بتعليم الفقراء الصنائع وكل من يجد من الأطفال في الأزقة لكي لا يتعلمون السرقة" [١٢٩] .

وفي ٢٨ شباط ١٩٢٩ تقدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة الى مجلس النواب بلائحة (قانون المعارف العام لسنة ١٩٢٩) وتحدث نائب (الموصل) يوسف خياط وبعد ان رحب بهذه اللائحة تمنا ان يكون إصلاح التربية والتعليم شاملاً وأضاف مطالباً بإنشاء جامعة علمية متكاملة لكي تضمن حاجة العراق من كل وجوهها قائمة على أساس وحدة التعليم بتوحيد مناهج التدريس بفلسفة صحيحة وشعور وطني شريف[١٣٠] .

وعند مناقشة الفصل السابع من لائحة قانون المعارف الخاص بالمعلمين والمعلمات ابدى نائب (بغداد) ساسون حسقيل رأيه في هذا الموضوع قائلا " اظن لو نقرا المادة (٣٢) لكنا حللنا المسالة فاعتراض الزملاء هو انه لايوجد مقدار كافي من المعلمين لسد حاجة المدارس فيمكن ان يكون المعلم غير متخرج من دار المعلمين وكل معلم لايثبت في وظيفته مالم يؤدي امتحان لمعادلة الدرجة . ويمكن تعيينه وكيل معلم"[١٣١] .

وفيما يخص الطلاب الذين درسوا خارج العراق طالب نائب (بغداد) ابراهيم حييم من وزارة المعارف بقبول هؤلاء والاعتراف بشهاداتهم التي حصلوا عليها في الخارج[١٣٢] .

وحول موضوع تعميم الملابس الوطنية في المدارس استفهم نائب (بغداد) ابراهيم حييم من مدير المعارف عن شكل اللباس الوطني[١٣٣] .

حضي موضوع التعليم في المدن والارياف باهتمام نواب الأقليات فقد تكلم نائب (البصرة) سليمان غزالة قائلا "انظروا الى فلاحنا أي علم فاود قبل كل شيء ان تفتح المدارس وتعمم وبعد المدارس تفتح المعارض وكل شيء أردتم"[١٣٤] .

ومن ناقلة القول ان ربط التربية بالأخلاق في التعليم قد نال قسطاً كبيراً من أحاديث نواب الأقليات لما لهذه المسألة من أهمية حيث أوضع نائب (الموصل) سليم حسون ذلك قائلا "ان

---

(١٢٩) المصدر نفسه ، العدد (٥٦١) ، ١٣ تموز ١٩٢٧ .

(١٣٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة (٢٠) ، ٨ شباط ، ١٩٢٩ ، ص١١٢ .

(١٣١) المصدر نفسه ، ص٢٢٧ .

(١٣٢) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٩٢٨) ، ٢٩ كانون الأول ١٩٣٠ .

(١٣٣) المصد نفسه ، العدد (٩٦٨) ، ١٣ نيسان ١٩٣١ .

(١٣٤)المصدر نفسه ، العدد (٤٢٥) ، ١٣ نيسان ١٩٢٦ .

مسألة التربية يجب ان يدخل فيها على الأخص مسألة الأخلاق ان ضعف الأخلاق المتزايد في بلادنا وياالأسف نخاف منه على مستقبل الناشئة بل ان هذه المسألة يجب ان تأخذ القسط الأوفر من التربية والتعليم"[١٣٥] .

وعن موضوع ازدياد أعداد التلاميذ الراغبين بالتعليم انتقد نائب (الموصل) رفائيل بطي السياسة غير المتوازنة وذلك لعدم توفيرها الأبنية المدرسية اللازمة[١٣٦] .

وقد أشار النائب نفسه الى تقصير الحكومات المتعاقبة في موضوع الثقافة العامة وانشغالها في السياسة بقوله "ان المعارف قد قصرت بشيئاً مهم من يوم تأسيس الدولة الى هذا اليوم وهو مسألة الثقافة العامة . . . ان وضع البلاد هو انشغال أكثر الحكومات بالشغل الذي تعلمونه وبجعل وزارة المعارف مقتصرة على ملاحظة المدارس . . . اما الثقافة فلا يلتفت إليها أحد . . ."[١٣٧] .

وحول موضوع فتح المدارس في البصرة وجه نائب (البصرة) فوزي الخضيرة سؤالاً الى وزير المعارف حول فتح مدرسة متوسطة في ناحية الفاو[١٣٨] .

وتساءل النائب نفسه حول عدم وجود مدرسة في قريتي الزيارية وشن البصرية في ناحية السيبة[١٣٩] .

كماطالب النائب نفسه من وزارة المعارف بتجهيز الطلاب ببدلات صيفية وأخرى شتوية[١٤٠] .

وفي ميدان التعليم الجامعي وخلال مناقشة موضوع تنفيذ مشروع إنشاء الجامعة في العراق اقترح نائب (الموصل) متي سرسم بفتح كلية طب ثانية في الموصل للتوسع في المجال الطبي كما اقترح نقل بعض الكليات والمعاهد والمعاهد العالية الى الألوية بدلاً من تمركزها

([١٣٥]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة (٣٧) ، ١٢ نيسان ١٩٣٣، ص (٤٦١) .

([١٣٦]) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، الجلسة (٥) ، ٢٤ أب ١٩٣٥ ، ص٤٦ .

([١٣٧]) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة (٢٣) ، ٥ حزيران ١٩٣٧ ، ص٣٣٥ .

([١٣٨]) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة (١٣) ، ص١٩٥ .

([١٣٩])المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الرابعة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة (١٦) ، ص٣٨٥ .

([١٤٠]) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ٥٢-١٩٥٣ ، الجلسة (٦) ، ص٩١ .

في بغداد على اعتبار ان ذلك سيؤدي الى توسع التعليم العالي وتطويره[١٤١] .

ثانياً . الآثار :

نال موضوع الآثار جانباً مهماً من أحاديث نواب الأقليات خلال جلسات مجلس النواب باعتبارها تمثل موطن الإنسان الأول ومهد الحضارة عند مناقشة لائحة (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٢٥ المالية)[١٤٢] .

وفي هذا الصدد استغرب نائب (بغداد) يوسف غنيمة من تخصيص (٧٢٠٠) روبية لدائرة الآثار القديمة لكونها قليلة وقال ان العراق عرف بآثاره القديمة وطالب بتوسيع دائرة الآثار[١٤٣] .

ولوضع حد لعملية تهريب الآثار طالب النائب نفسه بوضع حد لمهربي الآثار بقوله "ان هذه الآثار لا تقدر بثمن"[١٤٤] .

كما طلب نائب (الموصل) يوسف خياط بالاهتمام بالآثار والنظر إليها موضوعاً علمياً واقتصادياً يعود بالنفع العام على البلاد وطالب بتجديد المواقع الأثرية والتاريخية[١٤٥] .

وفيما يخص المنقبين الأجانب طالب نائب (بغداد) ابراهيم حييم من الحكومة مراقبة المنقبين الأجانب وتسجيل الآثار التي تظهر[١٤٦] .

وقد أكد نائب (الموصل) رفائيل بطي على الاهتمام بدائرة الآثار وإعطاءها الأهمية التاريخية[١٤٧] .

وعند مناقشة ميزانية الآثار ضمن الميزانية العامة لسنة ١٩٢٩ المالية تحدث نائب الموصل يوسف خياط عن الذين يتذرعون بالعلم من الأجانب لسرقة الآثار وتسائل قائلاً : "ماذا يفيدنا إذا اعتنت أوربا ومتاحفها من آثار بلادنا وخسرنا هذه

---

(١٤١) المصدر نفسه ، الجلسة (٢٩) ، ١٩ أيار ١٩٥٣ ، ص ص٥٨١–٥٨٥ .

(١٤٢) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، الجلسة (٣٦) ، ١٠ تشرين الأول ١٩٢٥ ، ص١١ ؛ نذير المصدر السابق ، ص٣٤٩ .

(١٤٣) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٣٧٢) ، ٢٦ تشرين الثاني ، ١٩٢٥ .

(١٤٤) المصدر نفسه ، العدد (٤٥٥) ، ١٩ آذار ، ١٩٢٦ .

(١٤٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة (١٣) ، ١٨ أيار ١٩٢٧ ، ص١٠٨١–١٠٨٤ .

(١٤٦) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٩٦٨) ، ١٣ نيسان ١٩٣١ .

(١٤٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع الاعتيادي الجلسة (٥٤) ، ١٣ نيسان ١٩٣٩ ، ص١٠٠٥ .

الكنوز العظيمة وطالب في الوقت نفسه من الحكومة بضرورة تعديل قانون الآثار" [١٤٨] .

ثالثاً . الإذاعة :

حظيت الإذاعة باهتمام نواب الأقليات لكونها من الوسائل الثقافية للشعوب حيث وجه نائب (البصرة) فوزي خضيرة سؤالاً الى الحكومة حول تخصيص إحدى الموجات بالمنهاج الشرقي حتى نهاية الوقت المخصص للإذاعة[١٤٩] .

وبصدد هذا الموضوع تكلم نائب (بغداد) رفائيل بطي عن إدارة الإذاعة وعن سماعها لآراء الشعب وعن الاهتمام بالإذاعة[١٥٠] .

المبحث الثالث : الجانب الإداري

أبرزت الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي اهتماماً واضحاً بتنظيم الهيكل الإداري للدولة العراقية الحديثة[١٥١] .

وفي هذا الصدد تكلم نائب (بغداد) يوسف غنيمة عن عدد أعضاء مجالس الإدارة في الألوية وقال "لكل عراقي الحق ان يكون عضواً في مجلس الإدارة حسب قانون مجالس الإدارات ما عدا (١) من لم يتم ٢٥ سنة من عمره (٢) من كان ذا جنسية أو حماية أجنبية أو يدعيهما واقترح ان يتراوح عدد الأعضاء حسب حجم اللواء"[١٥٢] .

وعن الهيكل الإداري المقترح والخاص بإلغاء ودمج بعض الوزارات قال نائب (بغداد) ابراهيم حبيم "ان لجنة أمور الإدارة والساسة اقترحت تعديل المادة التي تقول "تلغى وزارة الري والزراعة المؤلفة بموجب قانون تأليف وزارة الري والزراعة رقم (٤٠) لسنة ١٩٢٧ ويخول وزير الأشغال والمواصلات السلطات المخولة لوزير الري والزراعة) بقولها (تربط دائرتا البيطرة والزراعة

([١٤٨]) نذير ، المصدر السابق ، ص٣٤٩ .

([١٤٩]) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة (١٧) ، ص٤١٤ .

([١٥٠]) المصدر نفسه .

([١٥١]) كان العراق خلال العهد الملكي مقسم الى ١٤ لواء ، كل لواء كان يضم المتصرف إضافة الى مجلس إدارة يتبعه من الناحية الإدارية يضم عدد من الأقضية والنواحي والقرى ، ستيفن همسلي لونكريك وفرانك ستوكس : العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد ، (بغداد ٢٠٠٨) ، ص١٦٥ .

([١٥٢]) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٥٢٨) ، السبت ٢ نيسان ١٩٢٧ .

بوزارة الداخلية ودائرتا الري والمساحة بوزارة الأشغال والمواصلات)" [١٥٣] .

وعند استحداث وزارة الشؤون الاجتماعية تحدث نائب (البصرة) رفائيل بطي قائلاً "يذكر النواب المحترمون أنني عندما اتت لائحة (قانون إحداث وزارة الشؤون الاجتماعية) أنا كنت من مؤيديها ولا إزال أقول ان لا اعتراض على تأليف وزارة الشؤون الاجتماعية بحجة الاقتصاد في النفقات هو لا يقوم على أساس متين . يمكن ان نطلب الاقتصار في تشكيلات الدوائر ولكن لا يحق لنا ان نعترض على وزارة ألفت بحسب حاجة الحكومة متماشياً مع الأساليب العصرية"[١٥٤] .

وحول تخصيص مبالغ لوزارة الشؤون الاجتماعية تحدث النائب نفسه قائلاً : "ان الاعتمادات المالية المخصصة الى وزارة الشؤون الاجتماعية قليلة وأكد بأننا لا نقيم وزناً لأهمية هذه الوزارة والأعمال المنوطة بها"[١٥٥] .

([١٥٣]) المصدر نفسه ، العدد (٩٢٨) ، ٢٩ كانون الأول ١٩٣٠ .

([١٥٤]) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي ، لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة (٢٩) ، ص٥٥٤ .

([١٥٥]) نذير ، المصدر السابق ، ص٣٤٩ .

الخاتمة

تشير المعلومات الواردة في البحث الى الدور البارز لنواب الأقليات من المسيحيين واليهود في مجلس النواب العراقي خلال المدة ١٩٢٥–١٩٥٨ في بناء السلطة التشريعية وتدعيمها بآرائهم ومقترحاتهم أثناء مناقشة القضايا الاجتماعية والثقافية والادارية المهمة في البلاد .

ويلاحظ أن مداخلات وآراء نواب الأقليات في المجال الاجتماعي والثقافي والاداري كانت في مناقشة قضايا اساسية ومصيرية في تاريخ العراق المعاصر وعبرت عن ذهنياتهم وأساليب تفكيرهم .

امتاز نواب الأقليات بدورهم الفاعل في اللجان الداخلية الدائمة في مجلس النواب كما تقدم عدد منهم بمقترحات من أجل سن لوائح قانونية تتعلق بأهم القضايا الاجتماعية والثقافية والادارية.